إتحاد المصارف العربية

ينظّم القمة المصرفية العربية ـ الدولية في فرانكفورت بحضور 300 شخصية قيادية

فرص وتحديات التعاون الإقتصادي العربي ـ الأوروبي، والحوار المصرفي العربي ـ الأوروبي، وزيادة التدفّقات الإستثمارية المشتركة بين العرب والإتحاد الأوروبي أبرز القضايا المطروحة

المعرض

أمام جناح البنك العربي

أمام جناح درزدنر بنك

جناحا ماستركارد و الإعتماد اللبناني

جناح ماستركارد

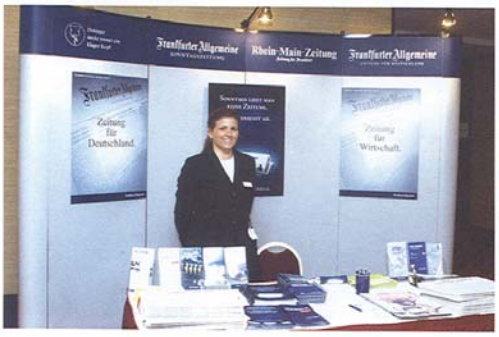

أمام جناح إحدى المؤسسات الراعية الألمانية

الدكتور فؤاد شاكر والدكتور نادر ماليكي

الدكتور فؤاد شاكر والدكتور نادر ماليكي والزميل وسام فتوح

من اليمين السادة: جورج زرد ابو جوده، عبد الهادي شايف وعبد الله سموم

من اليسار السيد جورج الخوري، د. جوزف طربيه، د. بترا روث، السيدة نجوى حجار، د. فؤاد شاكر، د. نادر ماليكي و د. مكرم صادر

من اليسار السيدان ر. سيتارامان، الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني، الدكتورة بترا روث، والدكتور نادر ماليكي

د. بترا روث تتوسط الدكتور جوزف طربيه والدكتور فؤاد شاكر (من اليمين) والدكتور نادر ماليكي والزميل وسام فتوح (من اليسار)

السيدة نجوى حجار (الإعتماد اللبناني)

ممثل البنك العربي

أحد الرعاة

أحد الرعاة

أحد الرعاة

أحد الرعاة

تكريم المؤسسات الراعية

الدكتور فؤاد شاكر يسلم درعاً تقديرية للسيد دانزل لاوسون (ماستركارد) بحضور الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني رئيس مجلس إدارة بنك الدوحة-قطر خلال حفل غداء برعاية البنك

الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني (بنك الدوحة) يتسلّم الدرع التقديرية من الدكتور فؤاد شاكر بحضور الزميل وسام فتوح

السيد جورج زرد ابو جوده (البنك اللبناني الكندي)

الآنسة ماي المضف (البنك التجاري الكويتي)

وزير الدولة للشؤون المالية لولاية Hesse مع الدكتور طربيه ومعالي الأستاذ سلطان بن ناصر السويدي

من اليسار: سعادة الأستاذ حمود بن سنجور الزدجالي وسعادة الدكتور أديب ميالة والسيد شارلز فريلاند والدكتور فؤاد شاكر

معالي الدكتور ناصر السعيدي والسيد جورج زرد أبو جودة بين الحضور

من اليسار: الدكتور عبد المنعم القوصي ومن اليمين الدكتور محمد ماجد

الأستاذ عبد الهادي شايف يتوسط الدكتور فؤاد شاكر والسيد أحمد اليردعي

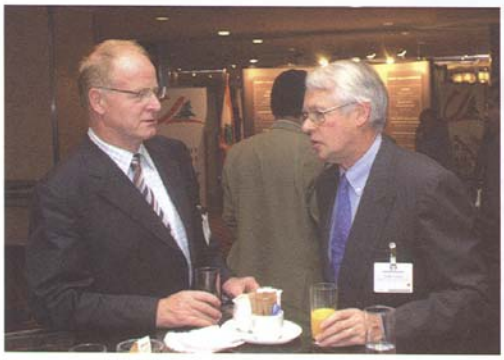

السيد شارلز فريلاند (من اليمين) مع أحد المصرفيين الألمان

وأضاف د. طربيه: "إن الشيخ عبدالله باحمدان رجل ذو خبرة مصرفية واقتصادية كبيرة، تتعدّى نطاق البنك الأهلي التجاري ليطال عطاؤه الكبير العديد من المؤسسات الاقتصادية والاستثمارية والمصرفية والعقارية والتقنية والإعلامية، المحلية والعربية، حيث كان رئيساً أو عضواً في مجلس إدارة مؤسسات بارزة مثل شركة الغاز والتصنيع الأهلية، وشركة إسمنت اليمامة، والبنك السعودي اللبناني، والشركة السعودية للبتروكيماويات، والمجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، ومؤسسة الجزيرة للطباعة والنشر، وشركة الإسمنت العربية في اليمن، وشركة الشيكات السياحية السعودية، والشركة اللبنانية لتطوير وإعادة إعمار وسط بيروت التجاري (سوليدير)، وبنك الإعتماد اللبناني، والبنك العربي الدولي، وشركة الإلكترونيات المتطوّرة، والشركة العقارية السعودية.

إن دور الشيخ عبدالله باحمدان يتّسع أكثر ليطال المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية والرياضية والفنية والبيئية، حيث له مساهمات بارزة تغطي طيفاً من المؤسسات والجمعيات العامة في هذه الميادين وأهمها مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله لرعاية الموهوبين، وجمعية أطفال المعاقين، ولجنة أصدقاء المرضى، والاتحاد السعودي للألعاب الفروسية، ولجنة تطوير الرياضة والشباب، والجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون، وصندوق دعم الحياة الفطرية وإنمائها".

وزير الدولة للشؤون المالية لولاية Hesse يلقي كلمة في المناسبة

باحمدان

بدوره، قال الشيخ عبدالله سالم باحمدان، "إنه لشرف كبير لي أن أقف اليوم أمام هذه النخبة من رجال المصارف العرب والدوليين، بمناسبة تكريمي بعد نيلي لقب "الشخصية المصرفية العربية لعام 2004" من قبل إتحاد المصارف العربية". وقد شكر الإتحاد على مبادرته هذه، مشيراً إلى الدور الكبير الذي يقوم به الإتحاد في تطوير وإعلاء شأن الصناعة المصرفية العربية وتعزيز التعاون بين رجال المصارف العرب، والارتقاء بالفكر المصرفي العربي إلى المستويات العالمية.

وشدّد الشيخ باحمدان على أن تكريمه اليوم هو تقدير لكل المؤسسات التي يقودها ويديرها وبالتعاون مع أصدقاء وأخوان مخلصين في هذه المؤسسات، وهو تقدير أيضاً للصناعة المصرفية السعودية التي تحقق تطورات وإنجازات ونجاحات هامة وإستراتيجية.

الشيخ عبد الله سالم باحمدان مع دانزل لاوسون

وايمر

أما وزير الدولة للشؤون المالية لولاية Hesse الألمانية السيد كارل هاينز وايمر، فقد شكر الإتحاد في كلمته على مبادرته بتنظيم القمة في فرانكفورت، كما هنأ الشيخ عبدالله سالم باحمدان على نيله جائزة "الشخصية المصرفية العربية لعام 2004"، وتحدث عن الإنجازات والنجاحات التي حققتها فرانكفورت وألمانيا على الصعد المالية والاقتصادية والإستثمارية والتجارية.

كما تحدث عن الحالة الاقتصادية والنقدية الألمانية ومراحلها وإنجازاتها ونجاحاتها، وشدّد على أهمية إقامة أعمال مشتركة بين رجال المصارف العرب والألمان والأوروبيين عموماً.□

الشيخ باحمدان متحدثاً في المناسبة

تجسّد خير تجسيد في دائرة علاقاته الطيبة والواسعة في المحيط العربي مع رؤساء عدة دول عربية، والتي سخّرها من أجل تحقيق المصلحة العربية العليا، حيث حفلت الساحات المحلية والعربية بتواجده في الفعاليات والمنتديات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية، وهو ما يتسق مع اهتماماته بكل ما يدعم النمو والتطور المصرفي والاقتصادي في منطقتنا العربية.

وقد تميّز الشيخ عبدالله سالم باحمدان بحضوره الإعلامي المميّز في الأوساط المحلية والعربية والدولية، وهي منابر سخّرها لخدمة النشاط المصرفي والمالي والإستثماري العربي، حيث تألّق فيها برؤاه الواضحة في الكثير من القضايا التي تخص الاقتصاد العربي والعمل المصرفي العربي. وقد نال عن إسهاماته البارزة هذه "جائزة الرأي العام الدولية للريادة والاقتصاد والتفوّق الدولي لعام 2001"، تقديراً لمكانته المرموقة على الصعد المحلية والإقليمية والدولية".

كما قال د. طربيه: "لقد قاد الشيخ باحمدان في العام 1999 عملية تحوّل وتطوير ريادية وملفتة في البنك الأهلي التجاري، كان عمادها الأساسي وضع استراتيجية بنّاءة وفعالة لكي يتمكن البنك من تحقيق أداء متميّز يفوق نظرائه في القطاع المصرفي السعودي والعربي عموماً، ودفع الصناعة المصرفية الإسلامية، ورفع مستويات الجودة في الأعمال الداخلية والخارجية للبنك، والتركيز على إبداع البنك وابتكاره للخدمات والمنتجات العصرية والمتطوّرة، والإستثمار بدراية في العنصر البشري وأيضاً في التكنولوجيات المتقدمة، لوضع البنك على سكة النمو والتقدّم المستديم.

وكانت بصمات وإسهامات الشيخ عبدالله باحمدان واضحة وسريعة في البنك الأهلي التجاري، بحيث توسّع حجم البنك وتميّز بأدائه القوي والمميز على الساحتين المحلية والعربية لسنوات عديدة، بحيث تمكّن البنك في ظل قيادته من تحقيق أرباح غير مسبوقة في تاريخه، إذ بلغت 942 مليون دولار أميركي عام 2004، مع ازدياد قاعدة ودائع الزبائن إلى 26,4 مليار دولار، وتصاعد قاعدة حقوق المساهمين إلى 3,7 مليارات دولار، ونمو إجمالي الأصول إلى 34,8 مليار دولار. كما استطاع البنك نيل العديد من الجوائز والتقديرات على الصعيدين الإقليمي والعالمي، كان أبرزها الجوائز التالية:

"أفضل الخدمات الإلكترونية لعام 2004"، و"أفضل خدمات إسلامية للأفراد لعام 2004"، و"أفضل مقدم خدمات مالية في الشرق الأوسط لعام 2004"، و"أفضل خدمات بنكية خاصة للعام 2004"، و"أفضل خدمات أفراد في المملكة العربية السعودية لعام 2004"، و"أفضل البنوك تطوراً في الشرق الأوسط لعام 2003"، و"أفضل بنك يقدم الخدمات المصرفية الإلكترونية لعام 2002" من قبل الدورية العالمية (Euromoney). ثم إن البنك ارتقى في العام 2004 بتصنيفه الإئتماني للمتانة المالية من (BBB+) إلى (A) من قبل وكالة (Capital Intelligence) وهو يمثل أعلى درجات التصنيف المصرفي على مستوى المملكة العربية السعودية والعالم العربي أيضاً.

وقد كانت هذه الإنجازات التي حققها البنك الأهلي التجاري، تحت قيادة الشيخ عبدالله باحمدان، محل تقدير الدولة في المملكة وباقي المساهمين وجمهور الزبائن، إذ تمّ تجديد الثقة في قيادته لرئاسة مجلس إدارة البنك لدورة ثانية بدأت عام 2003".

الدكتور جوزف طربيه مع الشيخ عبد الله سالم باحمدان والسيد دانزل لاوسون والسيد عبد الهادي شايف

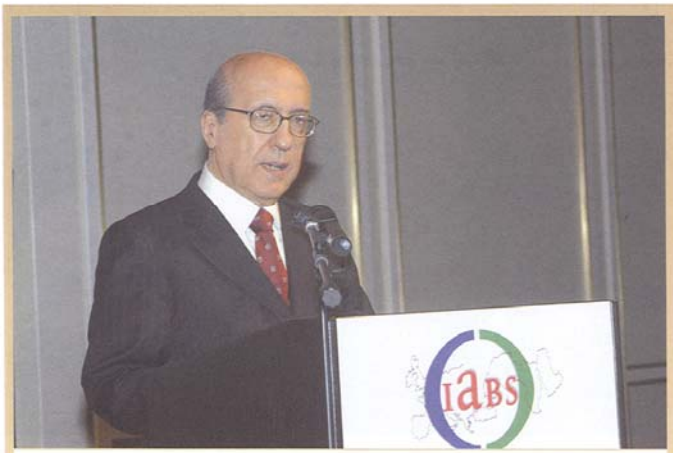

الدكتور جوزف طربيه يلقي كلمة التكريم

تكريم الشيخ عبدالله سالم باحمدان

تخلّل أعمال القمة حفل تكريم الشيخ عبدالله سالم باحمدان بعدما إختاره إتحاد المصارف العربية "الشخصية المصرفية العربية لعام 2004"، حيث حضر هذا الحفل مجموعة كبيرة من الشخصيات الرسمية والاقتصادية والمصرفية العربية والأوروبية والأميركية، كان بينهم وزير الدولة للشؤون المالية لولاية **Hesse** الألمانية السيد كارل هاينز وايمر.

طربيه

في كلمته بهذه المناسبة، قال الدكتور جوزف طربيه، رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية: "إن الشيخ عبدالله سالم باحمدان هو بحق شخصية مصرفية عربية مميزة، معروفة بقيادتها الحكيمة، وانفتاحها الكبير على الآخرين، وديناميتها الإستثنائية، ودورها الكبير في بناء أكبر صرح مصرفي عربي له دوره الريادي في تطوير الصناعة المصرفية العربية ودعم الاقتصاد السعودي والعربي عموماً، وأيضاً له مكانته البارزة على الصعيد المصرفي العالمي.

إن للشيخ باحمدان مكانة خاصة في قلب إتحاد المصارف العربية وأعضائه، وله بصمات جليلة وتاريخية في مسيرة الإتحاد، فهو كان من القيادات العربية التي ساهمت في تأسيس الإتحاد وتأمين الدعم الكبير له، على كافة الأصعدة، من أجل تأسيس إنطلاقة ناجحة له في خدمة العمل المصرفي العربي المشترك، فكان مؤمناً بهذا العمل وكان خير مساند له في كل الظروف، وفي كل الأوقات.

ودعمه للعمل المصرفي العربي المشترك توسّع أيضاً ليشمل تأمين ودعم أنشطة الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، التي تأسست كمعهد عربي بداية تحت كنف إتحاد المصارف العربية.

وإن إيمانه الكبير وحرصه الدائم على دعم كل عمل عربي مشترك، وضرورة تقاسم الخبرات وتبادل المصالح بين الدول العربية،

الدكتور جوزف طربيه يسلم الشيخ عبد الله سالم باحمدان درعاً تقديرية بمناسبة إختياره "الشخصية المصرفية العربية لعام 2004" من قبل إتحاد المصارف العربية

من اليمين: د. بترا روث، الشيخ عبد الله سالم باحمدان، د. فؤاد شاكر، د. جوزف طربيه، ومعالي د. ناصر السعيدي

وزيادة الإستثمار في البنية التحتية المالية، والتطوير المؤسسي القوي.

وركز المشاركون على أهمية الإرتقاء المتواصل في عملية إلتزام المصارف العربية بالمعايير والممارسات الفضلى الدولية، وخصوصاً تلك المرتبطة ببازل-II، الحكم الجيد، والمحاسبة. كما هناك حاجة إلى تقوية الإجراءات الرادعة لحماية الأسواق المصرفية العربية من عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

وعبر المشاركون عن الحاجة إلى تقوية الإتجاه المتصاعد على صعيد الصيرفة الإسلامية في أوروبا، وخصوصاً من خلال الباحثين المسلمين الذين يتعين عليهم التعامل مع الصعوبات ونقاط الضعف الأساسية التي تهدّد نمو العمل المصرفي الإسلامي، وذلك من أجل إتاحة الفرصة لهذا العمل في الإنتشار دولياً بشكل أوسع. ولا بدّ في هذا المجال من جهود مكثفة على الصعيد الدولي، من أجل تنوير الجمهور العام حول أهمية الصيرفة الإسلامية ودورها ومبرراتها وموضوعاتها وفلسفتها.

وأعلن المشاركون أن نجاح الإتحاد النقدي الأوروبي وعملته اليورو، قد يشجع الدول العربية، في إطار الشراكة الأوروبية-العربية، على تنويع محافظ القطع الأجنبي بحيث تضم اليورو وليس فقط الدولار الأميركي.

ودعا المشاركون إتحاد المصارف العربية إلى إطلاق مفاوضات مع وكالات ضمان الصادرات التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) من أجل إعادة تقييم تصنيفات الدول العربية الإئتمانية المتدنية، وإتخاذ ما يلزم من المبادرات مع هذه الوكالات من أجل تحسين هذه التصنيفات، مع الأخذ بعين الإعتبار الفرص والإمكانات والإحتياجات الإستثمارية في المنطقة العربية، والمقدرة بحوالي ربع تريليون دولار خلال السنوات الخمس القادمة، وقدرة الشركاء الألمان والأوروبيين على تنفيذ هذه الإستثمارات. وقد ركز المشاركون على الحاجة إلى إنشاء شبكة عربية-أوروبية مشتركة بحيث تتضمن معلومات أساسية ومحدثة حول الفرص الإستثمارية والصناديق المتاحة في كل من الأسواق العربية والأوروبية، كما أن الخبرة والمعرفة الألمانية والأوروبية هي هامة في عملية التنمية الإقتصادية في العالم العربي.

وفي ختام أعمال القمة، شكر المشاركون قادة ألمانيا وفرانكفورت وشعبهما على كرم الضيافة وحسن الإستقبال والتسهيلات الكبيرة، وتمنوا لهذه الدولة دوام التقدم الإقتصادي والمالي. كما شكر المشاركون إتحاد المصارف العربية ومنتدى المصرفيين الدوليين على التنظيم الناجح وحسن سير أعمال هذه القمة وأحداثها. وبدورهما، شكر الإتحاد والمنتدى المشاركون على حضورهم في أعمال القمة ومشاركتهم الفاعلة ومناقشاتهم المثمرة التي أغنت الفهم المشترك لأفضل الطرق لزيادة التعاون الإقتصادي والمصرفي بين العالم العربي والإتحاد الأوروبي.

كما دعا الدكتور نادر ماليكي، رئيس IBF، أعضاء إتحاد المصارف العربية إلى الإجتماع دورياً في فرانكفورت، من أجل تعميق العلاقات بين المصارف العربية والأوروبية. كما دعا المشاركون إتحاد المصارف العربية وأعضاؤه إلى المشاركة في المؤتمر الدولي لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ودعم نشاطات منتدى المصرفيين الدوليين IBF.

سعادة الأستاذ مجيد جنبلاط نائب حاكم مصرف لبنان

د. فؤاد شاكر

زيادة التدفقات التجارية والمالية والإستثمارية إلى الأسواق العربية والأوروبية. وهذه المصارف عليها التدخل بشكل فعال في تحديد الفرص التجارية والإستثمارية، وترتيب عمليات التمويل المشترك للمشاريع، وإستقطاب المستثمرين إلى هذه المشاريع، وزيادة رأس المال لهذه المشاريع من خلال أنشطة أسواق رأس المال. وهناك مجال آخر للتعاون وهو يتمثل في إعادة تدوير رأس المال العربي المغترب بإتجاه المشاريع الإستثمارية المشتركة في العالم العربي.

وشدّد المشاركون على أهمية إزالة المعوقات التجارية بكل أنواعها بين الجانبين الأوروبي والعربي، وذلك كشرط أساسي لإنشاء منطقة التجارة الحرة المشتركة. ومن المعوقات الأساسية في وجه التعاون العربي-الأوروبي الحاجة إلى إحراز تقدم أساسي على صعيد فتح الأسواق الأوروبية أمام الصادرات العربية، الأمر الذي يساهم في تخفيف العجز التجاري العربي.

وأكد المشاركون على الحاجة إلى زيادة الإستثمار الأوروبي المباشر ونقل التكنولوجيا إلى العالم العربي من أجل تحفيز الإنتاجية والنمو الإقتصادي. إذ إن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بين الإتحاد الأوروبي والعالم العربي لا تزال ضئيلة وخصوصاً بالنسبة للتدفقات الإستثمارية ذات الصلة بنقل التكنولوجيا إلى الدول العربية.

ودعا المشاركون الحكومات الأوروبية والعربية من أجل إنشاء شبكة يورو-عربية للبورصات، وذلك كوسيلة طموحة وقوية لتشجيع تدفقات الإستثمار من أجل تسهيل عملية إقامة السوق المشتركة. ودعا المشاركون الإتحاد الأوروبي إلى زيادة جهوده ومساعدة الدول العربية على تطوير أسواقها المالية على كافة الأصعدة.

وركز المشاركون على أهمية تطبيق إتفاقيات لإقامة مشروعات مشتركة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية والأوروبية. وهنا من الضروري أن يصار إلى تنسيق وتقوية السياسات والإستراتيجيات العربية-الأوروبية لصالح هذه المؤسسات، بحيث تستطيع خلق فرص عمل جديدة وزيادة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، في كل من الإتحاد الأوروبي والعالم العربي.

كما ركز المشاركون على الحاجة إلى زيادة العون المالي الأوروبي إلى الشركاء العرب. إذ إن هذا العون لا يزال دون نسبة 0,7% من الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي المتفق عليها في إطار الأمم المتحدة، والذي لا بدّ أن يرتقي إلى مستويات داعمة للتعاون الإقتصادي العربي-الأوروبي.

وأكد المشاركون على أن الإتحاد الأوروبي مدعو إلى المساهمة في تطوير البنية التحتية المادية للعالم العربي، وأيضاً البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

وهذا أمر ضروري لدعم تنمية العلاقات الإقتصادية بين هذا الإتحاد والدول العربية.

وشدّد المشاركون على أهمية تأمين تكامل أفقي كاف (تكامل إقليمي) في العالم العربي، كون هذا التكامل يعزز فرص التقدم السريع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية-الأوروبية، إذ ينبغي زيادة الجهود على هذا الصعيد بشكل مركز.

ورأى المشاركون أن تعظيم مكاسب الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يتطلب من الدول العربية زيادة تنافسية إقتصاداتها الوطنية. وهذا الأمر يتطلب بدوره مواصلة الإصلاحات وعمليات إعادة الهيكلة والتصحيح بحيث تستهدف زيادة تحرر الأنظمة التجارية، وتحسين تشريعات أسواق العمل، وإقامة بيئة إستثمارية للمستثمرين، وتسريع عمليات الخصخصة، وإعادة هيكلة المالية العامة، وتقوية سلامة النظام المصرفي.

ورأى المشاركون أن الإصلاح والتحرر المالي في المنطقة العربية يجب أن يكونا جزءاً مكملاً في إطار حزمة الإصلاح الشامل في السياسات. كما أن هذا التحرر المالي يجب أن يسبق التكامل الإقتصادي البيني العربي والعربي-الأوروبي. كذلك فإن هذا التحرر المالي يجب أن يركز على ترسيخ الحكم الجيد في القطاعات العامة والخاصة والمصرفية،

من اليسار: سعادة الأستاذ حمود بن سنجور الزدجالي، د. فؤاد شاكر، الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني، السيد ر. سبتارامان

جلسة ختامية "بناء دعائم الحوار المستقبلي"

أدار أعمال هذه الجلسة معالي الدكتور ناصر السعيدي، مستشار وزير التجارة والمالية الإماراتي، وشارك فيها الدكتور فؤاد شاكر، أمين عام إتحاد المصارف العربية، والدكتور نادر ماليكي: رئيس منتدى المصرفيين الدوليين.

وقد تركز الحوار والنقاش في هذه الجلسة على متطلبات تعزيز الحوار الاقتصادي والمصرفي بين الدول العربية والإتحاد الأوروبي على الصعد التجارية والإستثمارية والمالية، وتم التشديد على دور القطاع المصرفي كمحرك أساسي لتعزيز التبادل الإستثماري والتجاري بين الطرفين.

وفي ختام أعمال هذه الجلسة، تلا الدكتور فؤاد شاكر أمين عام إتحاد المصارف العربية إعلان القمة الذي جاء فيه:

معالي الدكتور ناصر السعيدي مترئساً الجلسة الختامية "ركائز الحوار المستقبلي"

"أكد المشاركون في القمة على الحاجة لدعم عملية الحوار المتواصل بين الدول العربية والإتحاد الأوروبي بحيث يغطي مجالات الإقتصاد والمال والتجارة والإستثمار والمصارف والتكنولوجيا وأيضاً المجالات الإجتماعية. وهذا الحوار يجب أن يستهدف تقوية التعاون الإقتصادي على أساس المساواة والمعاملة بالمثل، وبما يتناسب والإستراتيجيات المناسبة.

وشدّد المشاركون على أهمية ترسيخ السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، لأن عملية السلام والنمو الإقتصادي في المنطقة اليورو-عربية المزمع إنشاؤها هما متكاملان، بحيث أن نجاح الأول يعتمد على نجاح الثاني. وكنتيجة لذلك، فإن حلّ النزاع القائم في المنطقة سوف يساهم في زيادة ثقة المستثمرين على كامل مساحة المنطقة المذكورة من خلال تحسين الإستقرار السياسي، وبالتأكيد فإن للإتحاد الأوروبي دوراً أساسياً في ترسيخ هذا السلام في المنطقة.

ورأى المشاركون أن الإصلاحات المصرفية الجارية في الدول العربية في إطار إلتزامات منظمة التجارة العالمية، والشراكة العربية-الأوروبية، تفتح فرصاً هامة لتقوية العلاقات بين المصارف العربية والأوروبية. فالمصارف الأوروبية بإمكانها اليوم أن تفتح فروعاً لها في دول عربية لم تكن تصل إليها سابقاً، وتشتري حصصاً في ملكية مصارف عربية معروضة للخصخصة، وأن تنشىء شراكات عمل مع مصارف عربية في ميادين ذات إهتمام مشترك مثل إدارة الثروات أو الأصول والصيرفة الإسلامية، وأن توفر خدمات إستشارية وتساهم في عمليات التمويل، وأن توجد حضوراً لها في مراكز مالية دولية ناشئة في المنطقة العربية، وأن تشارك في تنمية وتطوير أسواق الأوراق المالية العربية.

وشدّد المشاركون على أن السلطات النقدية والمصرفية الأوروبية بإمكانها تقديم المعونة في ميادين مالية غير مصرفية، وعلى صعيد التشريعات والرقابة، والأطر المؤسسية، وتحسين السياسات النقدية، والإنفتاح المالي. وهذه المعونة يمكن أن تساعد في تقوية البيئة النقدية والمصرفية، وتنمية الصناعات المالية المصرفية وغير المصرفية في العالم العربي.

وأكد المشاركون على أهمية التعاون المشترك بين المصارف العربية والأوروبية في

كلمة رئيسية: لاوسون

تحدث في المؤتمر الأستاذ دانزل لاوسون، نائب الرئيس الأول، والمدير العام لشركة ماستركارد إنترناشونال للشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول الإتجاهات القائمة في الأسواق. وتحدث بشكل خاص ضمن دراسة علمية عن خمس نقاط هي الوضع الإقتصادي، والتوظيف، ومدخول الفرد، والأسواق المالية، ونمط الحياة، حيث تتغير من بلد إلى بلد بالنسبة للمدخول ودرجة الوعي. وقد إعتمد الأستاذ دانزل لاوسون في دراسته على سبع دول هي: مصر، الكويت، لبنان، المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، شمال أفريقيا والهند. وحسب الدراسة أن هناك وعياً وإهتماماً من قبل المستهلك أكثر من غيره في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت.

كما تحدث عن البحوث الجارية لإرضاء الزبائن وإعطائهم أفضل المعلومات والخدمات.

وفي دراسته تحدث عن رغبة الزبائن في السفر من بلد إلى آخر لعدة أسباب، منها التسويق، والراحة والإستجمام، والقيام بفريضة الحج، والسياحة.

وفي هذه الرحلات يتم إعتماد بطاقات الإئتمان على أنواعها، وكانت أكثر الدول إستعمالاً لها دولة الإمارات العربية المتحدة ثم الكويت ثم السعودية ثم مصر تليها شمال أفريقيا ثم لبنان والهند.

وبشكل عام، تحدث الأستاذ لاوسون عن النتائج التي أظهرت مؤشر ثقة من قبل المستهلك لشركة ماستركارد العالمية للنصف الأول من العام 2005، وإستمرار المستهلكين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تبنيهم لنظرة إقتصادية متفائلة للأسواق خلال الأشهر الستة المقبلة لاسيما في مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة.

دراسة دقيقة وعلمية وضعتها شركة ماستركارد إنترناشونال للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في متناول الباحثين والمستهلكين، وهي تبرهن عن نسبة الوعي والثقة التي تتمتع بهما هذه الدول وشعوبها.

من اليسار السادة: محمد حسين لياس، جمال الطيب عبد الملك (الثالث) ويبدو في الصورة معالي الدكتور ناصر السعيدي والسيد جورج خوري

خطابات رئيسية

بونسي

تخلّلت أعمال القمة تقديم خطابين رئيسيين من قبل الدكتور بيتر كروتزبرغر مدير أفريقيا والشرق الاوسط في إتحاد الصناعات الألماني، الذي تحدث عن مبادرة مجتمع الأعمال الألماني بشأن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تركز على تطوير علاقات العمل المشترك بين مجتمع الأعمال الألماني ومجتمع الأعمال العربي، ومن ضمنه القطاع المصرفي، بحيث يعملان على تقوية التعاون الإقتصادي والتجاري والإستثماري والمالي، بين ألمانيا وأوروبا وبين الدول العربية.

كما كان الخطاب الرئيسي للسيد شيب بونسي كبير المستشارين في وزارة الرئاسة الأميركية الذي تناول في مداخلته موضوع أهمية مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيدين العالمي والإقليمي، مشيراً إلى أهمية مواصلة الدول العربية جهودها في هذا المجال والتعاون مع المجتمع الدولي لترسيخ قواعد الحماية المناسبة من عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، خصوصاً بعدما تزايدت هذه العمليات خلال السنوات الأخيرة.

صادر

قدم الدكتور مكرم صادر ورقة عمل تحت عنوان " التعاون المصرفي الأوروبي–العربي: وجهة نظر عربية"، تطرّق فيها إلى مستويات التعاون العربي المطلوب على المستوى الماكرو اقتصادي من قبل الصناعة المالية والتسويق من جهة، وعلى المستوى المايكرو إقتصادي لناحية العلاقات المصرفية العربية الأوروبية من جهة أخرى.

وتطرّق إلى دور العولمة وأهميتها في القائمة ترسيخ العلاقات بين الطرفين، والاتفاقيات التجارية القائمة التي تحكمها منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات، ورؤوس الأموال المطلوبة لتشجيع الإستثمارات والتجارة العالمية، إضافة إلى نشوء المصارف الشاملة حيث ساهم في تشجيع الإستثمار والتجارة وإعطاء الفرص. كما تطرق أيضاً إلى مفاهيم الخدمات المصرفية بالتجزئة، والتأمين وإعادة التأمين، والتجارة الدولية، وإدارة المخاطر، والمصارف الخاصة، وبنوك الاستثمار التي برزت في السنوات الأخيرة، وقد أصبح من الضرورة تشجيع العلاقات المالية والاقتصادية والتجارية بين الدول.

كما تطرق الدكتور مكرم صادر أيضاً إلى التصنيفات العالمية، والتصنيفات السيادية التابعة للدول العربية، ثم التصنيفات للمصارف والمؤسسات المالية، ودور الوكالات

الدكتور جوزف طربيه مع الشيخ عبد الله سالم باحمدان والسيد عبد الهادي شايف

جانب من الحضور في المؤتمر

شخصيات رسمية واقتصادية ومصرفية في المؤتمر

الأستاذ حاتم أبو سعيد مترئساً جلسة عمل "الحوار المصرفي العربي – الأوروبي"

لـ Westlb بألمانيا، والدكتور مكرم صادر الأمين العام لجمعية مصارف لبنان، والسيد ألدو لومباردو رئيس الخدمات المصرفية الخاصة والمؤسسات المالية لمصرف سان باولو

تحدث في المؤتمر الأستاذ حاتم أبو سعيد حول الحوار المصرفي الأوروبي – العربي تحت عنوان "تفاهم أفضل وتعاون متطور من المنتظر أن يتم"، وفي مداخلته أشار إلى أن المجتمع العربي والإسلامي قد تعرّض في السنوات الأخيرة إلى ضغوطات نفسية واقتصادية واتهامات مغرضة رغم الجهود بترسيخ العدالة الإجتماعية والعلاقات الإنسانية. وبرأيه أن العرب برهنوا عن كرم وإنسانية ولياقة وتفانٍ واضح في التعاون مع الغير. وأن الحوار العربي – الأوروبي كان من أهم الحوارات القائمة لتشجيع الصناعة والتجارة، رغم انعكاسات أحداث 11 سبتمبر سلباً على التجارة العربية.

وتطرق إلى إحصاءات البنك الدولي الذي قدر تزايد عدد السكان في منطقة الشرق الأوسط بنسبة 250% في نهاية القرن، وأن نسبة العرب من هذه المجموعة هي 60%. وتشكل نسبة الصادرات الأوروبية إلى الدول العربية للعام 2003 نسبة 3% تقريباً وستزداد مع ازدياد الحوار المشترك. وأن على القطاع المصرفي تسهيل المعاملات التجارية والصناعية وإعطاء الفرص للاعبين الحقيقيين على الساحة العالمية.

كما تحدث الأستاذ حاتم أبو سعيد عن مدخرات الدول العربية من النفط ومداخيلها، وهي في ازدياد. كما تطرق إلى دور العولمة ووكالات التقييم التي اعتمدتها بعض الدول العربية لإبراز دورها الإيجابي في الأوساط الإقتصادية العالمية.

وتحدث الأستاذ حاتم أبو سعيد عن لجنة بازل II وتأثيراتها على الصناعة المصرفية وانعكاساتها على القطاع المصرفي العربي والدولي بشكل عام، وإن الدول العربية قد خطت خطوات إيجابية هامة نحو إعتماد المعايير العالمية وتطبيق الأنظمة والتعليمات ضمن إعتماد الكفاءة والشفافية، وزيادة رساميلها لمواجهة أية مشاكل قد تعترضها في المستقبل.

وفي النهاية، يمكن القول إن الأستاذ حاتم أبو سعيد قد قدم محاضرة هامة ومتكاملة جمعت ما بين الواقع العربي – الأوروبي والمقترحات المطلوبة نحو حوار صريح وواضح إلى مستقبل أفضل، مع التفاؤل لشراكة حتمية.

لياس

وفي مجال التعاون بين الدول العربية والإتحاد الأوروبي ألقى السيد محمد حسين لياس كلمته الذي أكد فيها على ضرورة رسم إستراتيجيات مناسبة للتعاون الاقتصادي العربي الأوروبي لمواكبة المتغيّرات السريعة التي يشهدها العالم والتي أصبح من اللازم إزاءها توثيق الروابط الإقتصادية للمصالح المشتركة بين البلدان العربية والأوروبية على أسس متكافئة في إطار إستراتيجية ملائمة تهدف إلى تحقيق تعاون مالي وإقتصادي حقيقي يؤدي إلى تكامل إقتصاديات البلدان العربية مع الاقتصاد الأوروبي في حدود الإمكانيات المتاحة وبصفة تدريجية، وأن يكون في إطار المشاركة والمعاملة بالمثل وليس كما كان في السابق على أساس فرض شروط القوي على الضعيف أو تحقيق مصلحة طرف على حساب بقية الأطراف.

وأكد في كلمته ضرورة دعم الحوار المستمر والمنظم حول الشؤون الاقتصادية والمالية والمصرفية والتجارية للوصول إلى التفاهم المشترك وخلق البيئة المناسبة لهذا التعاون من أجل تحقيق الأهداف المشتركة في أبعادها النظرية والعملية بشكل خاص. واعتبر أن العالم العربي إمتداد إقتصادي وتجاري طبيعي للقارة الأوروبية لمواجهة المنافسة من دول أخرى خارج المنطقة. وشدد في كلمته على ضرورة رسم إستراتيجية مناسبة لهذا التعاون واستعرض في كلمته أبرز المحاور والأسس الكفيلة بنجاح هذا التعاون والانطلاق والتقدم نحو المستقبل دون الدخول في تبعيةٍ جديدة.

بشأن هذه الديون ستساهم في تخفيض الأعباء المالية المترتبة على الديون الخارجية.

وأكّد أنه رغم المحاولات العديدة التي تبذلها الدول العربية لتأمين مستقبلها الاقتصادي إلاّ أن اقتصادياتها تعتبر ناشئة وتتطلب وقتاً للنمو كما أن دورها في المبادلات التجارية لا زال محدوداً باستثناء المواد الخام التي تمثل الصادرات الرئيسية، كما تعاني المنطقة من صعوبة الإندماج في الأسواق العالمية بسبب الحواجز التجارية التي لم تبذل الجهود الكافية للحد منها، يضاف إلى ذلك أن معظم الإستثمارات الخارجية الأوروبية ذهبت إلى مناطق عديدة من العالم في حين أن العالم العربي لم يشهد تقدماً يذكر خلال السنوات الماضية ويحتاج إلى تدفق المزيد من الإستثمارات الأوروبية مقارنة بالمناطق الأخرى. ورغم أن الإستثمارات الأجنبية تتطلب عادة الكثير من الإجراءات وإعداد برنامج مكثف يتضمن تعديل بعض القوانين وإدخال العديد من الإصلاحات وتقديم الضمانات اللازمة إلاّ أنه يلاحظ قيام العديد من الدول العربية باتخاذ خطوات إيجابية في هذا الصدد.

ويتك

في مداخلته، قال السيد كارل هاينز ويتك: "إن الشركات الأوروبية قامت بدور أساسي في تنفيذ المشاريع الاقتصادية في مختلف البلدان العربية، ولعله من المناسب زيادة التعاون في هذا المجال يخلق شركات مشتركة أوروبية عربية يناط بها تنفيذ هذه المشاريع وتعمل على نقل التكنولوجيا الأوروبية المتطورة وتساهم المصارف في توفير التمويل المطلوب وفقاً لأفضل الشروط، وتستطيع مثل هذه الشركات الاستمرار في أعمالها ومواجهة المنافسة الأجنبية من الشركات غير الأوروبية.

كما قال، إن العديد من الدول العربية قامت بتنفيذ برامج لإعادة هيكلة إقتصادياتها وتشجيع انتقال رؤوس الأموال للاستثمار في مختلف النشاطات الاقتصادية وتشجيع القطاع الأهلي وزيادة نشاطه حتى يمكن أن يساهم في التنمية الاقتصادية والعمل على تطوير الأسواق المالية وربطها بالأسواق العالمية ويمكن للمصارف الأوروبية والعربية أن تتعاون لتقديم التمويلات والمساعدة الفنية والإستشارية اللازمة.

وأوضح أنه في إطار المنافسة الشديدة بين المصارف، فإن المؤسسات المالية التي تتوفر لديها الإمكانيات المادية والتقنية المتطورة والعناصر البشرية المؤهلة ستكون وحدها قادرة على التواجد والاستمرار في مجال العمل المصرفي، ونظراً لفرض قواعد جديدة للعمل المصرفي الدولي يتمثل في المعايير والاشتراطات الجديدة من حيث رأس المال ونسبة الملاءة المطلوبة لمعدل كفاية رأس المال وإمكانية زيادته إلى معدلات أعلى من المستوى المطلوب في الوقت الحاضر، بحيث يتعذر على بعض المصارف العربية مواجهة هذه المتطلبات خلال المدة المطلوبة وسيترتب على ذلك عدم قدرتها على التعامل مع المصارف العالمية والحصول على خطوط إئتمانية لتمويل عملياتها التجارية.

الدكتور جوزف طربيه مع الدكتورة بترا روث والشيخ عبد الله سالم باحمدان

جلسة عمل "الحوار المصرفي العربي-الأوروبي"

أدار جلسة العمل هذه التي كانت بعنوان "الحوار المصرفي العربي – الأوروبي" السيد حاتم أبو سعيد الاقتصادي والخبير المصرفي العربي والدولي، وتحدث في أعمالها السيد محمد حسين لياس رئيس ومدير عام المصرف العربي الليبي الخارجي، والسيد Matthijis Van Den Adel عضو المجلس التنفيذي

الأستاذ عبد الهادي شايف، ويبدو في الصورة الأستاذ حاتم أبو سعيد والإميل عماد شهاب

لذلك، يجب على الإتحاد الأوروبي إعطاء أولوية للإصلاح السياسي في المنطقة.

إدارة نقص الماء والزراعة:

يواجه العالم العربي أقسى نقائص ماء في العالم، وذلك بسبب النمو السريع لعدد السكان في الدول العربية. فمن المتوقع أن يزيد استعمال الماء بما لا يقل عن 50 بالمئة في العشرين سنة القادمة. ونظراً إلى النقص الحالي للماء، ستؤدي هذه الزيادة إلى عواقب مريعة في ما يخص تأمين الغذاء في المنطقة. ويمكن للتقنية والخبرة الأوروبية أن تلعب دوراً هاماً في هذا المجال، وذلك من خلال خلق رؤية عربية موحّدة حول موضوع الثروات المائية وإدارة وتحسين الإنتاجية المائية في أنظمة الري. كما على الإتحاد الأوروبي مساعدة العرب في خلق صندوق لتأمين المياه وذلك لتمويل البحوث اللازمة والمشاريع المائية.

قضايا التجارة ومنظمة التجارة العالمية:

لطالما كانت أوروبا شريك تجاري هام للعالم العربي. لكن، بينما قيمة الواردات من الإتحاد الأوروبي أكثر من تضاعفت خلال السنوات العشرين الماضية، بقيت قيمة كل من صادرات السلع والخدمات العربية إلى أوروبا راكدة. ويستلزم هذا التصرّف على الجانب الأوروبي تسهيل دخول السلع والخدمات من الدول العربية إلى الإتحاد الأوروبي، إن تأسيس إتفاقيات التجارة الحرّة مع العالم العربي بالإضافة إلى دعم الإتحاد الأوروبي لدخول الدول العربية منظمة التجارة العالمية سيدمج العالم العربي في الأسواق الدولية.

الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني يتوسط معالي الأستاذ سلطان بن ناصر السويدي وسعادة الأستاذ حمود بن سنجور الزدجالي

هندرسون

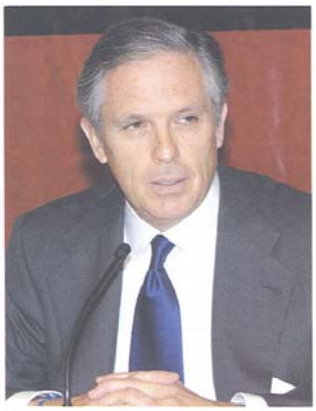

في مداخلته، قال السيد برايان هندرسون، إنه رغم وجود علاقة تجارية ثنائية بين معظم الدول العربية والدول الأوروبية إلاّ أن هذه العلاقة لا تكفي وحدها لدعم التعاون الاقتصادي والمالي لأن حجم السوق المستهدف يتطلب التعاون الجماعي والدخول في علاقات تجارية واقتصادية على نطاق واسع والاستفادة من الموارد المتاحة وخلق التعاون الثلاثي (رأس المال – المواد الخام – التقنية) في كافة المجالات الاقتصادية.

وأوضح أن مشكلة الديون الخارجية تعد من المشاكل الرئيسية التي تواجه بعض البلدان العربية وأصبحت أقساط وفوائد هذه الديون تمثل أعباء كبيرة على اقتصادياتها وتستنزف مواردها المحدودة من العملات الأجنبية، وتسعى هذه الدول للحصول على شروط أفضل لإعادة جدولة هذه الديون بشروط ميسرة مع إعفائها من سداد جزء منها وتحويل نسبة من هذه الديون إلى مشاركات في مشاريع مشتركة، وحيث إن الحكومات والمصارف الأوروبية تمثل الدائن الرئيسي، فإن أية خطوات إيجابية تتخذها

تشريع قوانين حقوق النشر، مكافحة الإرهاب وغيرها من إجراءات.

خطوة إلى الأمام:

يمكن الأخذ بعدد من الإجراءات بهدف تعزيز التعاون العربي – الأوروبي أبرزها:

1 – التقدّم في المفاوضات بين دول الخليج والإتحاد الأوروبي وما يتطلبه من إجراءات.

2 – خطة EMFTA وما يتطلب ذلك من ترتيبات.

3 – إزالة عوائق التعريفات التجارية وغيرها من عوائق على الجانبين، وهذا المجال بحاجة إلى التقدم الأنسب.

4 – تحرير الزراعة.

5 – قوانين إستثمار حديثة وحماية الإستثمار.

6 – زيادة المساعدة المادية من الإتحاد الأوروبي إلى شركائه في المنطقة.

7 – التعاون في التدريب المهني وما يتطلبه ذلك من تطوير الموارد البشرية.

شايف

ألقى السيد عبدالهادي شايف، مدير عام البنك الأهلي التجاري، محاضرة حول العلاقات الأوروبية – العربية وما فيها من تحديات وفرص.

بدأ السيد شايف المحاضرة بذكر التحديات التي يطرحها نمط التغيّر السكاني بين المنطقتين، الإعتماد الإقتصادي، المعركة السياسية نحو الدمقرطة ومكافحة الإرهاب، وتدفّق مهاجرين من أصل عربي إلى البلاد الأوروبية، بالإضافة إلى دور العلاقات الأميركية – الأوروبية التي تزيد العلاقات العربية – الأوروبية تعقيداً.

وانتقل السيد شايف إلى عرض أبرز الأهداف المشتركة الطويلة المدى التي تميّز العلاقة العربية – الأوروبية.

الحالة السكانية:

يقدّر أن يصبح عدد السكان في العالم العربي في عام 2020 مساوياً لعدد سكان الإتحاد الأوروبي أي حوالي 500 مليون نسمة ولكن بنسبة شباب كبار السن معكوسة. ونظراً إلى ضعف الدول العربية في توفير الوظائف لشبابها إزداد تدفق المهاجرين غير القانونيين إلى أوروبا بحثاً عن عمل. لذا، فإن دعم الإتحاد الأوروبي للأنظمة التربوية في العالم العربي يمكّنه من خفض معدّل البطالة في أوروبا، بالإضافة إلى توفير العمالة الماهرة التي تساهم بزيادة النمو في قطاعي الخدمات والصناعة.

مصادر الطاقة:

يقدّر أن يصل إنتاج النفط في العالم العربي في عام 2020 إلى 47% من الإنتاج العالمي مقارنة بـ 30% في عام 2004. فالعالم العربي هو شريك الإتحاد الأوروبي الأساسي في سياسة الطاقة الطويلة المدى. وتقوم الحكومات العربية بإعادة فتح الباب للإستثمار الأجنبي في النفط والغاز، وذلك بهدف جذب تقنية حديثة ومتطوّرة بالإضافة إلى الموارد البشرية المحترفة.

الإستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن لدول العالم العربي تحقيق نمو إقتصادي مستمر بإستغلال مواردها الطبيعية. مما يعني أن على الدول العربية تسخير قوة القطاع الخاص نحو زيادة التجارة الإقليمية الداخلية والتجارة العالمية وجذب تدفقات الإستثمار الأجنبي. وقد أصبح الدخول إلى سوق الإتحاد الأوروبي حافزاً هاماً لمشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الموجّه للتصدير، كالإستثمار الأجنبي المباشر الذي يروّج لنقل التقنية في تصفية النفط، وفي البتروكيمياويات وفي الصناعة المركّزة على الطاقة. الإستثمار في مثل هذه القطاعات سوف يخلق ما يكفي من الوظائف لإستيعاب العدد الأكبر من الشباب الذين يدخلون القوى العاملة في كل عام.

الديمقراطية:

إن الشعوب العربية منقطعة عن عملية إتخاذ القرارات بالرغم من أنها يمكنها تحقيق أكبر إمكانية إقتصادية في حال توفر حكوماتها الحرية السياسية والاقتصادية لشعوبها.

الدكتور جوزف طربيه مع الدكتور جاسم الناعي وسعادة الدكتور أديب ميالة والدكتور هانس فابريشيوس

الدكتور جاسم المناعي مترئساً جلسة عمل فرص وتحديات التعاون الإقتصادي العربي-الأوروبي

جلسة عمل "فرص وتحديات التعاون الاقتصادي العربي - الأوروبي"

ترأس الدكتور جاسم المناعي رئيس ومدير عام صندوق النقد العربي جلسة العمل الأولى تحت عنوان "فرص وتحديات التعاون الاقتصادي العربي – الأوروبي"، والتي تحدث فيها السيد عبدالهادي شايف مدير عام البنك الأهلي التجاري – السعودية، والسيد برايان هندرسون نائب رئيس ميريل لينش لأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، والسيد كارل هاينز ويتك عضو المجلس الإستشاري في منظمة الشرق الأوسط وألمانيا.

المناعي

ألقى الدكتور جاسم المناعي محاضرة تحت عنوان "فرص وتحديات التعاون الاقتصادي العربي – الأوروبي"، ركّز فيها على النقاط التالية:

الفرص:

القرب الجغرافي يؤكد ضرورة تنشيط العلاقات السياسية والاقتصادية، ومن المهم الإشارة إلى أن 45% من واردات الدول العربية مصدرها الإتحاد الأوروبي، كما أن 27% تقريباً من صادرات الدول العربية تصدّر إلى الإتحاد الأوروبي. كما ركّز الدكتور المناعي على أن أولاً، لدى بعض الدول العربية المنتجة للنفط فائض متراكم كبير يمكن أن يستثمر في إقتصاد الإتحاد الأوروبي. وبطريقة مماثلة يمكن للمستثمرين الأوروبيين أن يستفيدوا من فرص الإستثمار في المنطقة. ثانياً، إن الأسواق الأوروبية والعربية كبيرة، فبينما تمنح الأسواق الأوروبية التقنية الحديثة، التمويل، والخبرات في التسويق الجيّد من خلال الشركات الدولية، تمنح المنطقة العربية، أسواق العمالة، الموارد الطبيعية وعدد سكان متزايد مع قدرة على الشراء جيدة. ثالثاً، التجارة في كل من الخدمات وصناعة السلع، المنتوجات الزراعية والخدمات المالية والسياحية تشكل مجالات للتعاون المفيد للجهتين. رابعاً، بمساعدة الدول العربية في الإصلاح الاقتصادي والسياسي يمكن للإتحاد الأوروبي أن يقرّب العلاقات الاقتصادية. خامساً، نظراً إلى وجود النفط بنسبة أكبر في الدول العربية منه في الدول الأوروبية، على الإتحاد الأوروبي أن يستفيد من حوار مستمر إقتصادياً وسياسياً. وأخيراً، إن الاستقرار في العالم العربي من خلال النمو وخلق الوظائف عنصر أساسي للإتحاد الأوروبي.

أهم التحديات:

ومن أبرز التحديات زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر ونقل التقنية إلى المنطقة العربية لكي يزداد معدل الإنتاج ويتحسن الأداء الاقتصادي. كما من الضرورة تحسين العلاقة الاقتصادية ما بين الدول العربية، وبالأخص دول الخليج والسوق العربي المشترك الكبير. وأضاف الدكتور المناعي، إن القيود التجارية وعوائق التعريفة وغيرها من عوائق على الجانبين تمثّل تحدّياً واضحاً لخلق منطقة تجارة حرّة. وأشار أن عائقاً هاماً أمام التعاون الأوروبي العربي سببه قلّة التقدم في فتح أسواق الإتحاد الأوروبي على الصادرات العربية، فيجب معالجة ضرائب الطاقة وتعريفات الألومنيوم التي تفرض على صادرات دول الخليج إلى الإتحاد الأوروبي. فقد طبقت دول الخليج متطلبات إتحاد الأوروبي حول تأسيس نقابة الجمارك،

روث

قالت الدكتورة بترا روث في كلمتها الإفتتاحية "إن التعاون هو المنهج الرئيسي للتغلب على تحديات الإقتصاد العالمي الراهنة والتي تتميز بزيادة الضغوط وإتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء وإرتفاع أسعار النفط وإرتفاع معدلات البطالة". كما قالت: "إن العالم العربي والإتحاد الأوروبي يتمتعان بعلاقات تجارية وإستثمارية ومالية متميزة، وإن المستثمرين الأوروبيين يعملون على زيادة تعاملهم مع شركائهم العرب".

وأضافت روث، "إن فرانكفورت والدول العربية أصدقاء وشركاء إقتصاديين إستراتيجيين، وذلك بموجب إتفاقيات خاصة بذلك، وعلاقات الصداقة والشراكة الإقتصادية تتنامى بشكل مستمر، مما سيعود بالفائدة على الإقتصادين العربي والأوروبي عامة والألماني خاصة وتالياً على المصارف العاملة في هذه الإقتصادات".

ماليكي

قال الدكتور نادر ماليكي في كلمته بحفل الإفتتاح: "بحضور 300 شخصية قيادية إقتصادية ومصرفية، من 40 دولة عربية وأوروبية وأميركية، فقد أصبحت القمة المصرفية العربية الدولية منصة دولية نموذجية لمجتمع الأعمال العربي والأوروبي والمؤسسات المالية العربية والدولية من أجل اللقاء والحوار بشأن آفاق التعاون الإقتصادي المشترك، وإنها أثبتت نجاحها بكافة المقاييس".

وشدّد الدكتور ماليكي على أهمية تنمية الحوار بين المجتمع المصرفي العربي والمجتمع المصرفي الأوروبي من أجل تطوير مستوى التعاون الإقتصادي بين العالم العربي والإتحاد الأوروبي.

فابريشيوس

قال الدكتور هانس فابريشيوس في خطابه الرئيسي: إن العلاقات التجارية بين أوروبا والعالم العربي قد توسعت خلال السنوات الماضية، حيث، على سبيل المثال، ازداد التصدير الألماني إلى العالم العربي بحوالي 10% خلال العام الماضي، وإن هذه العلاقات التجارية قد وسعت العلاقات المالية الإستثمارية بين المنطقتين.

وأوضح أن العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي وألمانيا وأوروبا عموماً قوية وهي متزايدة، حيث بلغت حصتها نحو 55% من الصادرات الألمانية المتوجهة إلى العالم العربي في عام 2004.

وتحدث عن التجربة النقدية والاقتصادية الناجحة في الإتحاد الأوروبي، مشدداً على أهمية استرشاد الدول العربية في تكاملها الاقتصادي بالتوجيهات الأوروبية في المجالات الاقتصادية المتنوعة.

حكام مصارف مركزية وقيادات مصرفية عربية ودولية في القمة

من اليمين السادة: صائب نحاس، أحد المشاركين، د. عبد المنعم القوصي، سعادة د. أديب ميالة، محمد بركات

مستهدفة من خلالها تقوية بنية وسلامة وإستقرار الجهاز المصرفي العربي.

لقد إتخذت السلطات النقدية والمصرفية العربية الكثير من التدابير والإصلاحات منها: تحرير النشاط المصرفي، وفتح الأسواق المالية المحلية أمام المنافسة الأجنبية، وتشجيع عمليات الدمج والتملك، وأيضاً الإلتزام بالمعايير الدولية لا سيّما في مجالات مكافحة تبييض الأموال، والمحاسبة، والرقابة المصرفية، وكفاية رأس المال.

ومن ناحية أخرى، فإن مصارفنا العربية ذاتها تعمل بإستمرار على تطوير إستراتيجياتها وسياساتها، مركزة على مواكبة التطورات المتواصلة في الصناعة المصرفية العالمية، وأيضاً تطوير بنيانها المؤسسي والهيكلي من أجل خدمة الزبائن وإقتصاداتها الوطنية بشكل أفضل.

لقد إستطاع القطاع المصرفي العربي خلال العقد الماضي من تطوير إمكاناته على صعيد الرسملة، وتطبيق التكنولوجيات المتقدمة، والإستثمار في تنمية موارده البشرية، وتطوير قاعدة الخدمات والمنتجات، وتحسين آليات إدارة المخاطر والأزمات، والإلتزام بالمعايير المصرفية الدولية، وترتيب شراكات عمل جيدة مع بعضها البعض وأيضاً مع مؤسسات مصرفية ومالية دولية.

إن قطاعنا المصرفي بات يدير كما في نهاية عام 2004 موجودات تقارب قيمتها 883 مليار دولار وبنمو سنوي نسبته 13,2% عن عام 2003، بحيث بات حجمه يوازي نحو 118% من حجم الإقتصاد العربي، ومدعوماً بقاعدة ودائع واسعة تزيد قيمتها على 552 ملياراً وبنمو سنوي قدره 15%، ومحفظة قروض وتسليفات تزيد على 428 مليار دولار وبنمو سنوي نسبته 16,5%، وقاعدة أموال خاصة تربو على 79,6 ملياراً وبنمو قدره 13,9% عن عام 2003.

كما أن قطاعنا المصرفي العربي يتمتع بمعدلات قوية للسلامة المالية، بحيث يزيد معدل كفاية رأس المال عن 20%، وبنسبة إقراض إلى ودائع إجمالية تقارب 77,5%، علماً بأن معدلات العائد على حقوق المساهمين تربو على 29% والعائد على الموجودات يزيد على 2%، وجميع هذه النسب مرتفعة بالمقاييس الدولية".

وأضاف د. طربيه: "إن الإنفتاح المالي والإقتصادي في السوق المالية يولد شبكة واسعة من التحالفات الإستراتيجية بين الدول والمؤسسات المالية.

ويعتبر العالم العربي والاتحاد الأوروبي شريكين إقتصاديين إستراتيجيين، وهذه حقيقة أساسية تواصلت على إمتداد العقود الماضية. فالجانبان العربي والأوروبي يتمتعان بعلاقات تجارية وإستثمارية ومالية ممتازة، إذ إن حصة الاتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات العربية تناهز 25% وحصته من إجمالي المستوردات العربية تربو على 45%. وهناك إستثمارات وأموال عربية موظفة في الأسواق الأوروبية، كما أن المستثمرين والمؤسسات المالية الأوروبية لديها مصالح كبرى في العديد من الدول العربية.

واليوم، فإن العالم العربي والاتحاد الأوروبي يتجهان نحو إقامة شراكة متعددة الإتجاهات، سواء على الصعد السياسية أو الاقتصادية أو المالية أو حتى الاجتماعية. وتأتي هذه الشراكة في وقت تسعى فيه المنطقة العربية وقطاعها المصرفي إلى الإندماج بشكل أكبر في الاقتصاد العالمي عموماً والاقتصاد الأوروبي على وجه الخصوص، خصوصاً بالنظر إلى العلاقات التاريخية المتميزة التي تجمع العرب والأوروبيين على كافة المستويات.

وتأتي هذه الشراكة أيضاً في وقت تسعى فيه أوروبا إلى توسيع علاقاتها الاقتصادية والمالية مع الدول العربية المتوسطية، ولا سيما لإنشاء منطقة تبادل تجاري حر مشتركة مع هذه الدول في العام 2010.

إن شراكاتنا الدولية، وعلى الصعيدين الإقتصادي والمالي، سوف توفر لنا كمصرفيين عرب فرصة الوصول بشكل أفضل إلى أسواقكم. كما أن ذلك يتيح لكم، كشركاء دوليين، فرصة الوصول أيضاً، وبشكل أفضل، إلى أسواقنا المنفتحة.

إن حكومات دولكم ودولنا وأيضاً المنظمات الإقليمية والدولية عليها السعي من أجل ترسيخ وإرساء سلام عادل وشامل في منطقتنا. وحده السلام العادل والشامل هو ما يحتاجه العالم لأنه ضروري جداً لدعم النمو في إقتصادات دولنا وتعزيز رفاه شعوبنا.

وعلى قدر الأهمية، فإن حكومات دولنا ودولكم عليها العمل من أجل إيجاد حلول ملائمة لمصادر الإختلالات المتزايدة في أسواقها المالية. إن هذا ضروري جداً للنمو الصحي والسليم في الإقتصاد العالمي وإستمرارية إستقراره الشامل.

ونحن كمصرفيين لدينا دور أساسي في عملية رسم مستقبل الإقتصاد العالمي وأيضاً منطقتنا. وإننا مدعوون لتجميع قوانا وصهر إمكاناتنا لكي نلعب الدور المحرك للنمو والتنمية، بما أن مصارفنا تشكل الأذرع المالية لدولنا التي تمول المشاريع الإقتصادية والتنموية والعمرانية. كما إننا نستطيع أن نلعب دور العامل المساعد لإستقطاب الإستثمارات المالية والمباشرة من الخارج لخلق قوة دفع كبرى لإقتصاداتنا الوطنية. كذلك فإننا مدعوون للعمل سوياً من خلال زيادة وتطوير شراكات الأعمال الإستراتيجية بيننا".

حفل الافتتاح

إفتتح أعمال القمة الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، بحضور الدكتورة بتراروث عمدة مدينة فرانكفورت، والدكتور نادر ماليكي رئيس منتدى المصرفين الدوليين. كما كانت كلمة للدكتور هانس فابريشيوس عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي الألماني.

من اليسار السادة: مجيد جنبلاط، عبد الهادي شايف، سعادة الأستاذ حمود بن سنجور الزدجالي، د. فؤاد شاكر، الشيخ فهد بن محمد بن جبر آل ثاني، ر. سيتارامان، محمد حسين لياس

طربيه

في كلمته الإفتتاحية، قال الدكتور طربيه: "إن العالم العربي يعي تماماً أهمية أن يكون جزءاً من الإقتصاد العالمي، بحيث يتأثر بتطوراته، كما يؤثر في أحداثه. لقد باشرت الدول العربية منذ مطلع التسعينات بتطبيق برامج لإعادة الهيكلة والإصلاح الإقتصادي، بحيث ركزت فيها على تحرير إقتصاداتها الوطنية، والإنفتاح على الإقتصاد العالمي، وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة والإستثمارات الخاصة. وقد حققت الدول العربية، في هذا الإطار، نتائج ونجاحات إقتصادية إيجابية عدة خلال السنوات الأخيرة.

إلاّ أن الدول العربية مدعوة إلى مواصلة إجراءاتها الإصلاحية في الميادين الاقتصادية والمالية، من أجل ضمان الإندماج الفعال في الإقتصاد العالمي وتطوير مستوى التعاون بينها. فالدول العربية بحاجة إلى زيادة استقطابها لرأس المال الأجنبي، حيث لا تزيد حصتها من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم عن 1%، كما أن هذه الدول بحاجة إلى تسريع وتيرة برامج الخصخصة في إقتصاداتها الوطنية، حيث إن حصتها من إجمالي عمليات الخصخصة العالمية هي بحدود 3%. كذلك، فإن دولنا عليها أن تزيد من دورها كلاعب أساسي في سوق التجارة العالمية، إذ إن حصتها من إجمالي التجارة الدولية لا تزيد عن 3%. ثم إن دولنا بحاجة إلى زيادة نطاق تعاونها الإقتصادي، حيث نسبة التجارة البينية العربية من إجمالي التجارة الخارجية العربية هي أقل من 10% وحصة الإستثمارات البينية العربية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العربي لا تزيد عن 0,7%".

كما قال د. طربيه: "في سياق هذه التطورات الإقتصادية المؤاتية في منطقتنا العربية، فإن القطاع المصرفي العربي يشهد منذ سنوات عدة إصلاحات مالية إستراتيجية، أطلقتها السلطات المصرفية والنقدية العربية،

* طربيه: الدول العربية مدعوة إلى زيادة وتوسيع إصلاحاتها لزيادة إندماجها في الإقتصاد الأوروبي والعالمي
* روش: الدول العربية وألمانيا شركاء إقتصاديين وأصدقاء استراتيجيين
* ماليكي: القمة منصة دولية ناجحة لبحث آفاق التعاون الإقتصادي بين العالم العربي والإتحاد الأوروبي

نظّم "إتحاد المصارف العربية" القمة المصرفية العربية – الدولية بالتعاون مع International Bankers Forum في فرانكفورت – ألمانيا لمدة يومين من 23 إلى 24 حزيران 2005، وذلك تحت عنوان "الحوار الإقتصادي العربي – الأوروبي" وشارك في هذه القمة نحو (300) شخصية إقتصادية ومصرفية ومالية وإستثمارية قيادية، من القطاعين العام والخاص، ومن الدول العربية والأوروبية والأميركية.